

Distr.: General
8 December 2011
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السادسة والخمسون

٢٧ شباط/فبراير - ٩ آذار/مارس ٢٠١٢

البند ٣ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة نتائج المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية، والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من الإجراءات والمبادرات؛ الموضوع ذو الأولوية: "تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية، والتحديات الراهنة"

بيان مقدم من الاتحاد الأوروبي لربات البيوت، وهو منظمة غير حكومية تتمتع
بمركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار

المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٣١/١٩٩٦.

* E/CN.6/2012/1



البيان

لدى تناول الاتحاد الأوروبي لربات البيوت الموضوع ذا الأولوية في الدورة السادسة والخمسين للجنة وضع المرأة، وهو تمكين المرأة الريفية ودورها في القضاء على الفقر والجوع، وفي التنمية والتحديات الراهنة، يطلب من اللجنة، كخطوة أولى، أن تسعى إلى أن تنفذ الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة منهاج عمل بيجين، وبخاصة الشعبة الإحصائية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وذلك فيما يتعلق بإدراج مساهمة عمل المرأة غير المأجور في إنتاج الأغذية، والرعاية، والأعمال غير المأجورة ذات الصلة وتعليم الأطفال في الحسابات التابعة للناتج المحلي الإجمالي وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة (المهدف الاستراتيجي ح ٣ من منهاج العمل). وبالنظر إلى التحديات الراهنة التي تواجهها النظم الاقتصادية في كثير من الدول الأعضاء، فإنه من غير المحتمل أن تقوم الآن الحكومات المحلية أو الهيئات الإقليمية أو الحكومات الوطنية، التي لم تتمكن من توفير الخدمات في المناطق الريفية عندما كان في الإمكان أن تتحمل الميزانية هذه التكاليف بشكل أكثر سهولة، بتوفير هذه الخدمات بدون إحداث تغيير هام في الإحصاءات لدعم تحليل السياسات الاقتصادية وتطورها، مما سيجعل مساهمة المرأة بعملها غير المأجور في الاقتصاد والمجتمع ظاهرة للعيان.

كما تطلب المنظمة أن تقوم اللجنة، كخطوة ثانية، بإقرار موقفين لوكالات الأمم المتحدة يتعلقان بالسياسات الرئيسية وذلك بقصد دعم تنفيذ التمكين الاقتصادي للمرأة: "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" المعمول به لدى منظمة العمل الدولية، والنهج الثلاثي المتبع بالنسبة لأعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الاعتراف بها، وتخفيضها، وإعادة توزيعها.

أما مبدأ "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" فيتعلق بضمان استحالة السقوط إلى ما دون مستوى معين للمعيشة. وبسبب أن الكثير من الأعمال التي تقوم بها المرأة هي غير مأجورة وغير معترف بها، فإنه ليس مما يفاجئ لسوء الحظ أن الكثير من النساء، وكذا الكثير من الأطفال والمتقدمين بالسن والمعاقين الذين يتكولون عليهن، لا يزالون لذلك معرضين للفقر في جميع أرجاء العالم. فعدم ظهور أعمالهن للعيان إنما يسهم إلى حد كبير في انعدام التركيز على أحوالهن الاقتصادية. وسيكون من شأن وجود "حد أدنى للحماية الاجتماعية" حمايتهن من أسوأ العواقب المتصلة بالتعرض للفقر كما سيضمن للجميع حداً أدنى لمستوى معيشة لائق، بمن فيهم الذين يعيشون في المجتمعات الريفية.

أما النهج المتبع لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فمن شأنه أن يعالج مباشرة بعض مظاهر الفقر والثغرات الكثيرة في شبكات السلامة القائمة للرعاية الاجتماعية، في آن معا.

وفي هذا النهج ما يمكن من تمكين المرأة في المناطق الريفية وتحسين قدرتها على مكافحة الفقر إن في أسرهما وإن في مجتمعهما. وفي إمكان هذا النهج أيضا تحسين الوضع المالي للمجتمعات الريفية وتيسير تقديم الخدمات المدفوعة الأجر وغير المدفوعة الأجر على حد سواء في الأسر والمجتمعات دون أن ينجم عن ذلك انخفاض في مشاركة المرأة وفي دخلها طوال حياتها، وبخاصة مع تقدمهن في السن، كما يمكن أن يشجع هذا النهج الرجل على المشاركة في الرعاية وما يتصل بها من أعمال غير مدفوعة الأجر. ويعتقد الاتحاد الأوروبي لربات البيوت بأن اعتماد مبدأ "الحد الأدنى للحماية الاجتماعية" المعمول به لدى منظمة العمل الدولية ونهج أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر المتبع لدى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيكون له أيضا أثر إيجابي في حياة المرأة الريفية ومجتمعهما، كما سيوفر التمويل اللازم لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وهو موضوع الاستعراض في هذه الدورة للجنة وضع المرأة.